التمكين السياسى للمرأة المصرية بعد دستور ٢٠١٤

Political empowerment of Egyptian women after the 2014 Constitution (2014-2021)

ايمان سيد محمد

طالبة ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

هشام محمد بشير

أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

الشيماء عبدالسلام ابراهيم

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

أصبح موضوع مشاركة المرأة لا يقتصر على الساحة المحلية أو العربية بل إتجهت جميع الدول بالتأكيد على دور المرأة وتشجيعها على قضية مشاركتها فى المجتمع على كافة الأصعدة ,وعلى صعيد جمهورية مصر العربية إرتبط التمكين السياسي للمرأة بصدور الدساتير المصرية المختلفة عبر العصور ووصولاً لدستور ٢٠١٤، وإحتوائه على أكثر من عشرون مادة دستورية تخص المرأة وتمكينها في جميع المجالات سواءا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، حيث استطاع دستور ٢٠١٤ أن يقدم دوراً محورياً لوضع المرأة في الحياة السياسية مقارنة بوضعها قبل عام ٢٠١٤، ووفقاً لدستور ٢٠١٤ تكفل الدولة تحقيق المسأواة بين الرجل والمراة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجاء نتيجة لذلك إمكانية وصول المرأة إلى جميع المناصب القيادية، وقدرتها على التمثيل الفعال والحقيقي على أرض الواقع سواءً كان ذلك في السلطة التشريعية، من حيث الحصول على مقاعد في البرلمان، وايضاً دخولها في الأحزاب السياسية، أو السلطة التنفيذية سواء وصولها للوزارات المختلفة أو الجهاز الاداري بالدولة وايضاً وضعها في المجالس المحلية بالدولة، وتسلط الدراسة الضوء ايضا على جودة النصوص واشكالية التطبيق والتفعيل، ومعرفة التشريعات التي يجب إصدارها والتشريعات التي يجب تعديلها سريعاً.

الكلمات المفتاحية: الدستور – التمكين السياسي – التمثيل السياسي– المشاركة السياسية– البرلمان

Abstract:

The political empowerment of women was linked to the issuance of various Egyptian constitutions throughout the ages, up to the 2014 Constitution, and it contains more than 20 constitutional articles pertaining to women and their empowerment in all fields. The 2014 Constitution was able to provide a pivotal role for the status of women in political life compared to their status before 2014, and in accordance with the 2014 Constitution. The state guarantees the achievement of equality between men and women in all civil, political, economic, social and cultural rights. As a result of this, women have access to all leadership positions, And its ability to effectively and truly represent on the ground, whether that is in the legislative authority, in terms of obtaining seats in Parliament, and also its entry into political parties, or the executive authority, whether its access to the various ministries or the administrative apparatus of the state and also its position in the local councils of the state, and the study highlights It also sheds light on the quality of texts, the problems of application and activation, and knowledge of the legislation that must be issued and the legislation that must be amended quickly.

Keywords: constitution - political empowerment - political representation - political participation - parliament

مقدمة:

شهدت مصر ثورتين في يناير ٢٠١١، ويونية ٢٠١٣ كانت المرأة خلالهما قوة دافعة للتغير، وشريكاً فاعلاً في إحداث وإنجاح الثورتين كما كانت أساساً لنجاح إستحقاقات خارطة الطريق التي أقرها الشعب عام ٢٠١٣، وهو ما يعد دليلاً على إهتمام المرأة المصرية بالشأن العام، ومساهمتها في أحداث الوطن فضلا عن إدراكها

ووعيها العميق بالمخاطر التي تحيط بالوطن كما انها لم تتراجع عن تقديم التضحيات من أجل الوطن وقد أبدت وما زالت تُبدي أدواراً مهمة في تشكيل وصياغة ماضي وحاضر ومستقبل مصر.

وقد تم الإستفتاء على التعديلات الدستورية الجديدة للبلاد يومي ١٤ و ١٥ يناير ٢٠١٤، وخرج معبراً عن تطلعات الشعب المصري في تحقيق العدالة الاجتماعية مؤكداً على المساواة التامة بين الرجل والمرأة الدينية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

وتعتبر وثيقة دستور عام ٢٠١٤ من أعظم الوثائق التي قدمت الدعم للمرأة وخاصة في محور التمثيل السياسي لها، وقد حققت فرصاً حقيقية للقضاء على التمييز ضد المرأة في مختلف المجالات كما رسخت مبادئ المساواة على أسس حقيقية، حيث تعمل الدولة المصرية على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً على النحو الذي يحدده القانون كما تكفل للمرأة حقوقها في تولي المناصب العامة ومناصب الإدارة العليا في الدولة والتعيين، كما تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل اشكال العنف وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين وجبات الاسرة ومتطلبات العمل.

أولاً: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة معرفة وتحليل والوقوف على طبيعة التمكين السياسي للمرأة المصرية بعد دستور ٢٠١٤ في الفترة ٢٠١٤ –٢٠٢١، حيث استطاعت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٤ أن تلعب دوراً محورياً على وضع المرأة في الحياة السياسية، وذلك من خلال وضع المرأة سابقاً اي ما قبل ٢٠١٤ ووضعها الحالي في النظام السياسي واستطاعتها الدخول بشكل ملحوظ في الحياة السياسية سواء في السلطة التنفيذية خاصة في المناصب الوزارية او السلطة التشريعية المتمثلة بشكل أساسي في الحصول على المقاعد البرلمانية وتحديد نسبة محددة لها لتمثيلها في المجالس المحلية وتدور المشكلة البحثية في تفسير دمج المرأة في الحياة السياسية ومن ثم معرفة وضع المرأة في دائرة صنع السياسات العامة في الدولة في المستقبل لذلك تمثل السؤال الرئيسي "**ما هو طبيعة التمكين السياسي للمرأة المصرية بعد دستور ٢٠١٤؟**

وقد تم اختيار هذة الفترة الزمنية لان عام ٢٠١٤ يعتبر هو عام صدور التعديلات الدستورية التى تنص صراحة على حقوق المرأة المدنية والسياسية والاقتصادية وايضاً الثقافية والاجتماعية وعمل الدولة على إتخاذ التدابير الكافية لضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة وهي وظائف الادارة العليا في الدولة دون تمييز ضدها.

قد تم اختيار عام ٢٠٢١ وهو نهاية الدراسة لرصد تمكين المرأة في الحياة السياسية وهذا ما نراه بشكل واضح في تقلدها العديد في المناصب في السلطات المختلفة سواء كانت تنفيذية وتشريعية أوقضائية وايضاً دمجها في مشروعات التنمية المستدامة الذي يسعى لها النظام السياسي الحالي وهذا ما نراه جليا في استراتيجيه ٢٠٣٠ وايضاً تطبيق أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة وتنبثق من السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية؛ وهي:

- ما هو التمكين السياسي بين المفهوم والتطور؟
- ما هي حقوق المرأة المصرية في دستور ٢٠١٤؟
- ماهو أثر دستور ٢٠١٤ على التمكين السياسي للمرأة في السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

ثانيا: أهداف الدراسة:

١- التعرف على مفهوم التمكين السياسي للمرأة وتطوره.
٢- تناول المواد التي تخص المرأة فى دستور ٢٠١٤.
٣- توجيه الضوء إلي دستور ٢٠١٤بين جودة النصوص وإشكالية التطبيق والتفعيل.
٤- التعرف على وضع المرأة فى السلطتين التنفيذية والتشريعية بعد صدور دستور ٢٠١٤.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تقديم إسهاماً يتعلق بالتمكين السياسي للمرأة، حيث تحاول الدراسة الكشف عن ما يمكن ان تلعبه المرأة المصرية في مدخلات السياسة وصنع القرار في الدولة من خلال تمكينها السياسي، وخاصة بعد أن إختلف وضع المرأة بعد ثورة ٣٠ يونيو وبصدور دستور ٢٠١٤، والذي يحتوي على مواد تخص المرأة وتمكينها السياسي وأيضاً تحاول الدراسة أن تسلط الضوء على مواد الدستور المصري ٢٠١٤، بين جودة نصوصه واشكالية التطبيق والتفعيل، وكيف أثر دستور ٢٠١٤ على المرأة في السلطتين التنفيذية والتشريعية.

رابعاً: منهج الدراسة:

يستند الباحث في دراسته **منهج تحليل النظم لـ (ديفيد ايستون)** أي نظام المدخلات والمخرجات ومن هنا نستطيع أن نقول أن **المدخلات** تتمثل فى المطالب المستمرة من أجل إعطاء المرأة جميع حقوقها وخاصة السياسية، ومن هنا تلقت **التأييد** من كافة القيادات لإعطاءها دورها فى المشاركة السياسية ويتولد عن التأييد **مخرجات** تتمثل

فى إستجابة النظام لهذة المطالب والعمل على إصدار دستور ٢٠١٤ الذى يتضمن الكثير من المواد التى تخص حق المرأة , وأُصدرت التشريعات والبرامج التى تعطيها حقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية التى فتحت للمرأة أفاق جديدة لم تتح لها من قبل, ودمجها فى السلطات المختلفة سواء كانت السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية وتقلدها العديد من المناصب القيادية في صنع القرار, **أما عن التغذية العكسية** فتتمثل في نتائج وأثر المخرجات حيث ظهور العديد من المعوقات على أرض الواقع لتنفيذ ما جاء به دستور ٢٠١٤, ثم ياتى دور البيئة المحيطة بالنظام السياسي لتلعب دوراً محورياً في التأثير على العوامل المختلفة المكونة للنظام سواء كانت من النظام الحاكم أو من المؤسسات المعنية بتمكين المرأة, قد تكون داعماً لاستمرار هذا النظام أو تمثل ضغطاً على النظام السياسي وتمكين المرأة على ارض الواقع وقد تكون خارجية مثل المواثيق والمعاهدات المنوطة بتمكين المرأة سياسياً.

خامساً: تقسيم الدراسة:

- المبحث الأول: التمكين السياسي بين المفهوم والتطور.
- المبحث الثاني: حقوق المرأة المصرية في دستور ٢٠١٤.
- المبحث الثالث: وضع المرأة فى السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد دستور ٢٠١٤.

المبحث الأول: التمكين السياسي بين المفهوم والتطور

تضمن مفهوم التمكين قدراً من الأهمية باعتباره عنصراً حيوياً، لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعني بصورة خاصة العمل الاجتماعي في الجامعات المقهورة أو المضطهده، لمواجهة العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعها وسلب حقوقها ، ومن ثم استخدم مفهوم التمكين من قبل المؤسسات الدولية والمانحين والبنك الدولي في لغتهم وخطباتهم، وبالتالي تعالت الأصوات المنادية بضرورة تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة تحت دعاوي النهوض بالمجتمع، فعلى المستوى العالمي ظهر جليا في مؤتمر بكين+٥، ومؤتمر بكين +١٠ وقد تأثر هذا المصطلح عملياً عام ١٩٨٥ من خلال لقاء مجموعة (DAWN) وهي الاسم المختصر للتنمية البديلة بمشاركة المرأة من أجل عهد جديد.[١]

وبرز شعار "تمكين المرأة "أيضا في المحافل النسائية على مستوى العالمي العربي والاسلامي كنتيجة طبيعية للسجال الذي يدور في كل مؤتمر أو منتدى يتناول قضايا المرأة في العالمى العربي والاسلامي.

وترجع جذور مفهوم التمكين لعقد الستينيات من القرن العشرين حيث أرتبط هذا المفهوم بالحركات الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين ومنذ ذلك الحين أرتبط مفهوم التمكين بعدة مجالات كالإقتصاد والعمل الإجتماعي والسياسي وكذلك التنمية.[٢]

وعاد مفهوم التمكين في عقد التسعينيات من القرن العشرين بقوة نتيجة عقد الامم المتحدة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ وجاء المؤتمر بتمكين المرأة لوضعها السياسي والاجتماعي ، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيكين ١٩٩٥ والتي من خلالهما إعلان الحكومات بإزالة كافة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية.[٣]

إن تمكين المرأة لا يتم وفق أجندة الجندر وإتفاقيات الأمم المتحدة من خلال اعطائها الكفاءة اللازمة وتوفير الفرص الحقيقية التي تخدم دورها الأسري والاجتماعي، ولكن نجده يتم هنا من خلال تطبيق الحصص النسبية تحت شعار النصف بالنصف اي تكون مشاركة تامة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة.

أولاً: مفهوم التمكين

ترجع العديد من الأراء ظهور مصطلح التمكين من رحم كلمة الجندر، وإشتهرت بكثرة في مؤتمر القاهره والسكان ١٩٩٤، وكانت توجد اعتراضات كثيرة على هذا المصطلح لأنه تم تمريره على أساس أنه "نوع الجنس من حيث الذكورة والانوثة" [٤]

ومن هنا فرقت منظمة الصحة العالمية بين مصطلحي الجنس والجندر، وذكرت أن مفهوم الجنس" يعني السمات البيولوجية التي تحدد من هو الرجل ومن هي المرأة"، بينما قالت أن مفهوم الجندر يعني الأدوار والأنشطة والخصائص التي يراها المجتمع مناسبة لكلٍ من الرجل والمرأة.[٥]

١ – التمكين لغة وإصطلاحاً:

- **التمكين لغة** : يشير الى التقوية والتعزيز.
- **التمكين اصطلاحاً:** عملية منح السلطة القانونية أو تحويل السلطة الى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما.[٦]

٢ –التمكين السياسي:

أختلفت الأراء حول وضع تعريف محدد للتمكين السياسي، وبالتالي فقد جاءت عدة إتجاهات لوضع تعريف له تم الوصول إلى تعريف التمكين السياسي بما يتوافق مع طبيعته واهدافه.

فالتمكين السياسي هو "مركبات تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسية وقانونية، بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديداً، وليس التمكين السياسي المشاركة في النظم القائمة كما هي بل ينبغي التغيير فيها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وفي إدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الاقلية".(٧)

١ – التمكين السياسي للمرأة:

هو مفهوم يرتبط بتحقيق ذات المرأة وتعزيز قدراتها في المشاركة بالحياة السياسية، والإشتراك بالنقابات المهنية والتمثيل البرلماني والوصول الى مراكز صنع القرار، ورسم السياسات، وياتي ذلك من خلال إعتماد تشريعات دستورية وقانونية تسعى الى القضاء على كل ممارسات أنواع التمييز والتهميش التي تتعرض لها المرأة.

والتمكين هنا ليس يعني مشاركة المرأة مشاركة صورية بالنسبة التي تُوضَع لها من خلال التشريعات التي تخص المرأة، بل لابد من التغيير الجذري من ممارسة المشاركة السياسية بصوره شكلية، اي لابد من بذل الجهود والعمل بشكل مُجدِي باستبدال النظم الشكلية الى نظم اكثر إنسانية تسمح بمشاركة الاغلبية في الشأن العام، وفي كل مراكز صنع القرار وتوزيع الأدوار بمفاهيم إيجابية مبنية على المساواة والتكافؤ في الفرص.(٨)

ويعرفْ التمكين السياسي للمرأة بأنه "عملية تحقق من خلالها الانخراط فى أنشطة وهياكل تسمح لها بالمشاركة بقدر أكبر فى الأمور التي تؤثر على حياتها بشكل مباشر"(٩)

ثانيا:– أهمية وأهداف التمكين السياسي للمرأة:

للتمكين السياسي للمرأة أهمية كبيرة فى الحياة التنموية، ولأي مجتمع يسعى الى تحقيق العملية التنموية، والرقي بالمجتمع، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع المجالات ولاسيما الحياة السياسية.

١- **أهميه التمكين السياسي للمرأة:** التمكين السياسي للمرأة أحد أهم الاليات الجوهرية في مسار الاصلاحات السياسية في إطار التنمية الشاملة التي يراعي من خلالها تمكين المرأة سياسياً في القضاء على ثلاث نواقص أولاً نقص الحريات، ثانيا نقص المعرفة، وثالثا إزالة التناقض البنيوي الوظيفي الذي يعاني منه التشريع في هذا الصدد. [١٠]

ومن خلال ذلك يعطي التمكين السياسي للمرأة القوة والامكانيات وتوظيف قدراتها لتكون عنصراً فعالاً في التغيير وهذا يعني ان مفهوم التمكين السياسي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بحضورها على أرض الواقع وتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية اي إيصال المرأة الى مواقع صنع واتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان.[١١]

٢- أهداف التمكين السياسي للمرأة:

حددت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤ مجموعة من الاهداف الخاصة لتمكين المرأة وأهمها:[١٢]

١- تحقيق المساواة بين الرجل والمراة وخلق فرصاً جديدةً لتقدير وتعزيز إمكانياتها.

٢-تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية من خلال تداخلها الكامل في الأنشطة السكانية و الصحية والتعليمية.

بينما حدد تقرير المرأة المصرية الأول ٢٠٠١ أهداف التمكين في الاتي [١٣]

١- ايجاد سياق تنموى مواتياً للمشاركة والتفاعل بالاستناد الي تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطور المعرفي.

٢-تغيير العلاقات النوعية الاجتماعية في إتجاه يعمل على التوازن والإستقرار وتغيير العلاقات المهنية، حيث تعمل في إتجاه الإنحياز للخبرة والكفاءة وليس النوع.

٣- جعل التنمية اكثر تفاعلية بين الرجال والنساء اي تنمية إجتماعية تعمل على تمكين النساء والفقراء من امتلاك عناصر القوى الاقتصادية والاجتماعية ويمكنهم من الإعتماد على الذات والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس مختلف جوانب حياتهم.

ثالثا:- أبعاد وصوروومقومات التمكين السياسي للمرأة

هناك ابعاد وصور للتمكين السياسي للمرأة تطرقت فى بعض العهود والمواثيق الدوليه كالاتي:

١-صور التمكين السياسي للمرأة

يقدم البروتوكول الإختياري الثاني للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بإلزام الدول الموقعة عليه بمزيد من صور تمكين النساء خاصة فيما يتعلق برفع الشكأوي من خلال رقابة لجنة الاتفاقية من اجل إزالة كافة صور التمييز ضد المرأة واستلام الشكأوي التي ترد من الافراد أو المجتمعات الواقعة ضمن منطقة صلاحيتها وبالتالي العمل على[١٤] :-

- تنشيط وتحسين اليات التنفيذ الخاصة بالحقوق الانسانية للمرأة.
- العمل على تحفيز الدول على اتخاذ خطوات مناسبة لتطبيق السيداو.
- العمل على التغييرات في القوانين من أجل القضاء على الممارسات التمييزية.
- النهوض باستيعاب الدول والافراد لاتفاقية السيداو.
- تعزيز الاليات القائمة لتطبيق الحقوق الانسانية داخل نظام الامم المتحدة.
- خلق وعي عام يضمن معايير حقوق الانسان المختلفة بالتمييز ضد المرأة.

٢-أبعاد التمكين السياسي للمرأة: يحتوي التمكين السياسي للمرأة على" **بعدين** " هما **البعد الذاتي** الذى يتواجد من خلال الوعي الفردى للمرأة، اي شعورها بالظروف المحيطة بها, ومدي قدرتها على إكتساب مهارات ومعارف جديدة تحقق وتخلق لها الفرص فى جميع مجالات الحياة، أما **البعد الاجتماعي** يظهر من خلال خلق المجتمع بيئة مناسبه لدمج المرأة سياسيًا بالشكل الذى يمنحها القدرة الكاملة على إحداث التغير داخل المجتمع باعتبارها احد عناصره الهامة فى التحول السياسي.

المبحث الثاني: حقوق المرأة في دستور ٢٠١٤

أولى دستور ٢٠١٤ إهتماماً خاصاً بالمرأة حيث ورد في النصوص الخاصة بالمرأة في الباب الأول بالدولة والباب الثاني الخاص بالحقوق الأساسية للمجتمع على تأكيد دور المرأة في المجتمع وأنها ليست فئة من فئات المجتمع فقط، بل هي نصف المجتمع وأساس الاسرة مُشيراً الى دورها الفعال ومشاركتها القوية بثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو وتستفيد المرأة من كافة مواد الدستور بإعتبارها مواطناً كامل المواطنة مثل إلتزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين رجالاً ونساءً، وقد جاء دستور ٢٠١٤ ليؤكد في ديباجته على أنه دستور يساوي بين الحقوق والواجبات دون تمييز.

أولاً: جذور إنشاء دستور ٢٠١٤

تشكلت لجنة من عشرة خبراء قانونيين لتعديل دستور ٢٠١٢، حيث انتهت لجنة العشرة عملها في ٢٠ اغسطس ٢٠١٣ وفي المرحلة الثانية أُجريت تعديلات قامت بها لجنة من خمسين شخص أعلنت أسمائهم في سبتمبر ٢٠١٣ وأّختير السيد /عمرو موسى رئيساً للجنة الخمسين في ٨ سبتمبر ٢٠١٣ حيث انتهت مسودة تعديلات الدستور النهائية على عدة أمور مستحدثة منها منع إنشاء الأحزاب على أساس ديني وقدمت المسودة النهائية للدستور ٢٠١٤ للرئيس المؤقت عدلي منصور في ٣ ديسمبر ٢٠١٣ لتعرض على الشعب المصري للإستفتاء عليها يومي ١٤ و ١٥ يناير ٢٠١٤ وقد شارك في الإستفتاء ٣٨,٦٪ من المسموح لهم بالتصويت، وأيد الدستور منهم ٩٨,١٪، بينما رفضه ١,٩٪ وفقا للجنه المنظمة للدستور. [١٥]

ثانياً: وضع المرأة في دستور ٢٠١٤

على عكس دستور ٢٠١٢، نصت المسودة الأولى لدستور ٢٠١٤ صراحة على المواطنة والمساواة وعدم التمييز بالإضافة الى المواد الخاصة بالمرأة، حيث نصت المسودة الأولى للدستور[١٦] على مواد تقر المواطنة والمساواة بين المواطنين المصريين وتجريم التمييز وهو ما تستفيد منه المرأة المصرية بطريقة مباشرة فيشكل سلاحاً قانونياً للحفاظ على مكتسباتها ويفتح الابواب لنيل مكتسبات جديدة، حيث تنص المادة الأولى صراحةً على المواطنة وتُلزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص، بالإضافة الى ذلك، في حين لم يمنح الدستور ٢٠١٢ بوضوح التمييز على أساس الجنس واكتفى فقط بنص عام فضفاض جاء فيه " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والوجبات العامة" وبالتالي حرصت لجنه الخمسين على تفصيل أسباب التمييز وتجريمه، وفي إطار رفع

مستوى الحقوق والحريات نجد في مسودة الدستور نصاً يشير إلى إلتزام الدولة بالقانون الدولي حيث جاء في المادة (٥) " **تلتزم الدولة بالحقوق والحريات الواردة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الانسان والتي تصدق عليها مصر**" وهو ما يعني إلتزام الدولة المصرية بإتفاقية القضاء على كافة أنواع التمييز ضد المرأة وغيرها من الإتفاقيات الدولية التي تخص المرأة، والجدير بالذكر أن أحد أسباب إعتراض المجلس القومي للمراة على دستور ٢٠١٢ لعدم إشارته لإحترام مصر للإتفاقيات والمعاهدات الدولية [١٧] وبادراج هذه المادة في الدستور تكون لجنه الخمسين أزالت أسباب هذا الاعتراض.

– الكوتا في دستور ٢٠١٤

جاء دستور ٢٠١٤ ليرد على خيبة الامل الذي وضعها دستور ٢٠١٢ لتمثيل المراة حيث جاء دستور ٢٠١٤ يجدر باللجنه الزام الدولة ب " **الالتزام بالنتيجة** " عكس دستور ٢٠١٢ فرفض إقرار الكوتا كان يجب ان يقابله إلزام الدولة بضمان تمثيل المرأة بصور متوازنة مع الرجل في مجلس النواب وهو ما يترتب عليه إلزام المشرع بضمان هذا التمثيل في قانون الانتخابات سواء بالنص على إلزام الأحزاب بوضع المرأة في الثلث الأول من القوائم اذا اخذ بنظام القوائم أو اقرار نسب كوتا للمرأة كنوع من التمييز الإيجابي حتى وان كان محدداً بمدة زمنية يتيح لها الفرصة لأخذ دورها في الأحزاب والحياة السياسية وتقبل المجتمع في تمثيلها في البرلمان، وبهذه الصياغة فالمشرع يمكن ان يُلزم الأحزاب بوجود المرأة على قوائمهم دون ان تكون في الثلث وعلى الصعيد الاخر أقرت لجنة الخمسين نسبة تمثيل المرأة والشباب في المجالس المحلية وهو أمر مستحدث لم يكن موجوداً في دستور ٢٠١٢.[١٨]

ثالثاً: المواد التي تنص على حقوق المرأة في دستور ٢٠١٤

يعتبر دستور ٢٠١٤ من أفضل الدساتير التي حافظت على حقوق المرأة من خلال مواد دستورية واضحة، حيث خرج الدستور بالعديد من المكتسبات للمرأة المصرية في جميع المجالات نظراً لما ورد به من نصوص على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والحريات العامة، حيث نجد أنه لأول مرة دستور يعبر عن حق المرأة المصرية في المواطنة الكاملة وسوف نتناول حقوق المرأة في دستور ٢٠١٤ كالاتي:

١–الحق فى الجنسية: نصت المادة (٦) من الدستور على " الجنسية حق لمن يولد لأب مصري أو لأم مصرية والإعتراف القانوني به ومنحه أوراق رسمية تثبت بياناته الشخصية حق يكفله القانون وينظمه ويحدد القانون شروط اكتساب الجنسية" [١٩]

كان القانون المصري حتى سنة ٢٠٠٤ يكرس الحق في الجنسية على الطفل الذي يولد لأب مصري، فلم تكن قوانين الجنسية المصرية تعترف بحق الدم كسبب لمنح الجنسية المصرية الا بالنسبة للأب بدون الأم، وفي سنة ٢٠٠٤ صدر القانون رقم ١٥٤ ليسأوي بين الأب المصري والأم المصرية في هذا المجال وقد أصبح لأبناء الأم المصرية المتزوجة من غير مصري حق الحصول على الجنسية المصرية بموجب نص قانوني يمكن للسلطة التشريعية ان تعدله لاحقا في حال رغبت بذلك لغياب الضمان الدستورية في هذا الخصوص[٢٠]، لذلك جاء دستور ٢٠١٤ لازاله هذه الثغرة ويحول حق أبناء المصرية المتزوجة من أجنبي من حق مصدره القانون الى حق دستوري ويتضح من النص الدستوري الذي يخص الجنسية ان الحق في الجنسي لابناء المصريين والمصريات هو حق دستوري لا يجوز للقانون الإنتقاص منه أو أن يضع له شروطا تقيده بالنسبة لأبناء طائفة معينة من المصريات، فالتنظيم المقصود لا يمكن ان ينتقص من اصل الحق لكنه تنظيم لكيفية منح الأوراق الرسمية المثبتة له بما لا يمس وجوده. [٢١]

٢ – الحقوق المدنية والسياسية

كفل دستور ٢٠١٤ للمراة حقوقاً مسأوية للرجل في الحياة السياسية وأهمها حق التصويت في جميع الانتخابات والإستفتاءات العامة وحق الترشح في جميع الهيئات التي ينتخب أعضائها بالإقتراع العام وهذا سوف ما نعرضه من خلال بعض المواد الدستورية التي تقر الحقوق السياسية للمراة في الدولة المصرية كالاتى:

نصت المادة (١١) على " **تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لاحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيله بضمان تمثيل المرأة تمثيل المناسبا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون. كما تقفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الاداره العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها.....** " [٢٢]

جاءت المادة ١١ كنقلة نوعية فيما يتعلق بحقوق المرأة في التمثيل المناسب في المجالس النيابية وفي صناعة القرار وتولي الوظائف العامة حيث كفلت هذه المادة المساواة للمرأة في جميع الحقوق بانواعها سواء تمثيل المرأة في المجالس النيابية وتولي الوظائف العامة والعليا والتعيين في الجهات والهيئات القضائية وحماية المرأة ضد العنف وتوفير الرعاية والحماية لكافة شرائح المجتمع، وأتاحت المادة ١١ فرصة للمشرع للتأكيد على احقيته في اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الحقوق والتأكيد على حماية جسدها من الإنتهاك

والعنف ومكنته من وضع تمثيل مناسب لها. وهو ما يؤكد على ضرورة مراجعة وتعديل عدد من التشريعات المنظمة لعمل النساء ومشاركتهن في العمل العام، وكذلك تحمي هذه المادة المشرع من اي إمكانية للطعن على القوانين التي تنص على إقرار حصص للنساء بالطعن بعدم دستورية تلك القوانين. كذلك فرضت تلك المادة اعتماد تمثيل مناسب وعدد المرأة في المجالس المنتخبة التشريعية وهو ما يمكن المشرع من إقرار الحصة (الكوتا) للمرأة دون خوف من الطعن على دستورية القانون.[٢٣]

ونصت المادة (٧٤) من الدستور على أن : "**المواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية باخطار ينظمه مركز القانون، ولا يجوز مباشرة اي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو القُصر أو على أساس طائفي أو جغرافي أو ممارسة نشاط مُعادٍ لمبادئ الديمقراطية أو سري أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائي**" .[٢٤]

ومن هنا كفلت هذه المادة من خلال– صياغتها الحالية– فرصة كبيرة للمرأة المصرية للدخول في الأحزاب طبقا للشروط التي أوضعها القانون، حيث ألزمت هذه المادة رؤساء الأحزاب بعدم تكوين الأحزاب على اساس عنصر معين وليس على اساس ديني وهذا يعني إتاحة الفرصة للمراة للدخول فى الأحزاب السياسية بدون قيود والقضاء على الإقصاء والتهميش من قبل الأحزاب تجاه المرأة .

ومن جانب اخر اهتم المشرع الدستوري بوضع المرأة في الحياه السياسية بصفة عامة والانتخابات بصفه خاص حيث نصت المادة(١٨٠) على أن "**تنتخب كل واحده محلية مجلسا بالاقتراع العام السري المباشر، لمدة اربع سنوات، ويشترط من المترشح الا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الاخرى،واجراءات الانتخاب،على ان يخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنه،وربع العدد للمرأة....**"[٢٥]

جاءت المادة (١٨٠) ولأول مره بكوتا للنساء في المجالس المحلية الامر الذي سيساعد في مساهمة المرأة في إدارة الشأن العام حيث سيصل عدد العضوات الى ما يقرب من ١٣ ألف سيدة في جميع محافظات مصر مما يمهد الطريق بقوة الى البرلمان بكوادر مدربة عملياً وميدانياً. وقد حزت مصر حزواً كثيراً من الدول التي خطط خطوات هامة في استثمار مشاركة المرأة كأحد ركائز التنمية مثل الهند والبرازيل وجنوب افريقيا والتي كان لمشاركة المرأة في المجالس المحلية بها أثر كبير. [٢٦]

كما يكفل الدستور لكل مواطن رجل كان أو إمرأة الحق في الانتخاب والترشح وابداء الراي في الاستفتاءات فضلاً عن تعديل المادة (١٠٢) من الدستور الذي يستهدف ترسيخ تمثيل المرأة في مقاعد البرلمان وان تكون لها حصة محجوزة دستورياً وحصص للمرأة ٢٥٪ من مقاعد البرلمان مما ادى الى تعزيز دور المرأة في الحياه السياسية، مما يعطي قوه دفع للمرأة بان تكون لديها امال ورؤية مستقبلية، وجاء نص المادة (١٠٢) كما يلي " **يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضوا ينتخبون بالاقتراع السري المباشر على ان يُخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع اجمالي عدد المقاعد.**

المبحث الثالث: وضع المرأة فى السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد دستور ٢٠١٤

لقد كان لدستور ٢٠١٤ التأثير الفعال لتمكين المرأة فى السلطتين التشريعية، والتنفذية، وسوف تعرض الدراسة كل سلطة على حدى وكيف تأثرت المرأة بوثيقة دستور ٢٠١٤ على تمكينها فى مواقع صنع وإتخاذ القرار.

أولاً: أثر دستور ٢٠١٤ على تمكين المرأة فى السلطة التشريعية

يتمثل أثر دستور ٢٠١٤ علي تمكين المرأة فى السلطة التشريعية في المقاعد التي تحتلها فى البرلمان، وأيضاً وضعها في الأحزاب، وسوف نتناول كل منهم علي حدى.

١- المقاعد التي تحتلها المرأة في البرلمان

والحديث علي أثر دستور ٢٠١٤ على تمكين المرأة في البرلمان، بعد أن اتخذت الدولة المصرية جهداً كبيراً لتحسين وضع المرأة، من خلال اتخاذ عدد من الاجراءات التي تساعد على تمكينها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق إصلاح تشريعي يخدم هذا التوجه طبقا لدستور ٢٠١٤ الذي يحتوي على نصوص داعمة للمرأة في جميع المجالات بالاضافة الى بداية حقيقية في مجال الحقوق والحريات، وترسيخ مبدا تكافؤ الفرص والمساواة بعد أن خاضت الانتخابات عام ٢٠١٥(٣٠٨)إمرأة متنافسة على عضوية مجلس النواب على مقاعد الفردي والقوائم، وحددت قوانين الانتخابات البرلمانية (٥٦) مقعداً للمرأة بنظام القائمة المغلقة ونص القانون على ترشيح سبع من السيدات على الأقل في القوائم المخصص لها (١٥) مقعدا واستطاعت المرأة ان تحرز إنتصاراً واسعاً في البرلمان الجديد برلمان ٢٠١٥، ونالت (٥٦) مقعداً عبر القوائم الأربع، والأهم (١٧) مقعداً التي نالتها في معركة

شرسة في الانتخابات على المصاعد الفردية فنالت (٥) بالمرحله الأولى واحرزت(١٢) مقعداً بالمرحلة الثانية كما الزم الدستور رئيس الجمهورية ان يكون نصف المعينين من قبل رئيس الجمهورية من النساء، ومن ثم تُجيء نسبة النساء في البرلمان تمثيل ١٤,٩ ٪ مقابل ٨٥,١٪ للرجال في الانتخابات البرلمانيه ٢٠١٥.[٢٧]

٢-وضع المرأة في الأحزاب

وضع المرأة فى الأحزاب بعد التعديلات الدستورية ٢٠١٤ وتعديلات ٢٠١٩، بلغ عدد الأحزاب ١٠٤ حزب منقسمين الي فئتين أحزاب مؤيدة ومعارضة وأحزاب ما قبل ثورة يناير و٣٠ يونيو وأياً كانت التقسيمة في الأحزاب لن تختلف في نتيجة مشاركة المرأة فيها فمن بين ١٠٤ حزب سياسي هناك سيدتان فقط في رئاسة الأحزاب وهما حزبي الدستور والذي ترأسه جميله اسماعيل وحزب مصر اكتوبر، والذي تراسه جيهان مديح والدكتورة هبه واصل التي تشغل منصب الامين العام لحزب المصريين الاحرار وفي الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي يشغل منصب نائب رئيس الحزب سيدتان منهما اميره صابر عضو مجلس النواب.[٢٨]

وفي ظل التعديل الدستوري ٢٠١٩ الذي عمل للمرأة كوتا دائمة مما جعل للاحزاب العدد الاكبر من النساء على قوائمها فقد أُجريت الانتخابات بنظام القائمة المطلقة المغلقة وحصل حزب مستقبل وطن على العدد الاكبر من النائبات ب ٦٨ نائبة، وحزب الشعب الجمهوري والذي يضم في عضويته ٢٠ نائبة، فيما حصدت تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين وهي كيان ائتلاف يضم عدد من الشباب المنتمين للاحزاب وعدد من المستقلين ١٢ نائب، بينما حصلت السيدات في حزب حماه الوطن ٩ مقاعد برلمانيه في مجلس النواب، بينما حصدت النساء في أحزاب مصر الحديثة والاصلاح والتنمية على ستة مقاعد لكل منهما، بينما حصلت نساء حزب المؤتمر خمسة مقاعد، والمصرى الديمقراطي أربعة مقاعد وحسب التجمع ثلاثة مقاعد، وحزب الحريه مقعدان، وأحزاب العدل وإرادة جيل مقعداً لكل منهما. [٢٩]

ثانياً: أثر دستور ٢٠١٤ على تمكين المرأة فى السلطة التنفيذية

وفي اطار محور التمكين السياسي والقيادة شاهدت السنوات التالية لصدور وثيقة دستور ٢٠١٤، انجازات وتقدماً ملحوظاً حيث ارتفعت نسبة المرأة في مجلس الوزراء من ٦٪ في عام ٢٠١٥ الى ٢٠٪ في عام ٢٠١٧ ثم الى ٢٥٪ في عام ٢٠١٨ ثمانية وزيرات مسؤولات عن وزارات مهمة وهو أعلى تمثيل على

الإطلاق للمرأة في مجلس الوزراء وحصلت مصر على المركز الثاني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بخصوص تمثيل المرأة في مجلس الوزراء ٢٠٢١، وبلغت نسبة النساء التي يشغلنا نائبا وزير عام ٢٠١٧ لما يقرب من ٢٧٪ ونسبة النساء في منصب نائب محافظ في عام ٢٠١٩ بلغت ٣١٪ .

وفي عام ٢٠١٨ كانت وزارة العدل وتلتها وزارة التعاون الدولي هما الوزارتان الحاصلتان على أعلى نسبة من حيث تمثيل المرأة في المناصب القيادية بنسبة ٤٨٪ و ٤٣٪ على التوالي، كما عينت وزارة الأوقاف ١٧ سيدة في مناصب قيادية بالوزارة منهن أربعة سيدات يشغلن منصب وكيل وزارة وهي المرة الأولى في تاريخ الوزارة كما تتولى رئاسة المجلس القومي للاشخاص ذوي الاعاق سيدة وتبلغ نسبة رئيسات التحرير بالصحف القوميه ١٨٪ .

كما ان نسبة النساء التي تتوالى مناصب قيادية في مركز ومعاهد وهيئات بحثية تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتجاوز ٣٠٪ مع يناير ٢٠٢٢.[٣٠]

١- المرأة في منصب وزير

في عام ٢٠١٤ بلغ عدد الوزراء في الحكومة ٣٣ وزيراً من بينهم أربع وزيرات بنسبة ١٢٪، وزيرة التضامن الاجتماعي ووزيرة التخطيط والمتابعه والاصلاح الاداري وزيرة الاستثمار والتعأون الدولي ووزيرة الدولة للهجره والشؤون المصريين بالخارج وتعد هذه النسبة هي الأعلى مقارنة بالسنوات السابقة على عام ٢٠١٤ .

- المرأة ف حكومة ابراهيم محلب الأولى

تشكلت حكومة المهندس ابراهيم محلب في فبراير ٢٠١٤ تقلدت فيها اربع نساء منصب وزير حيث عينت ليلى اسكندر وزيرة للبيئة وهذا يوسف وزير للسكان وناهد عشري وزيرة للقوى العامله والهجرة وغادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي هو ما يعكس ارتفاعاً طفيفاً في عدد الوزيرات بداخل الحكومة بعد صدور وثيقة الدستور.[٣١]

– المرأة فى حكومة محلب الثانية

تشكلت حكومة محلب الثانية والتي كلفت بالوزارة بعد انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي يونيو ٢٠١٤ من ٣٢ عكس التشكيل الجديد وجود خمس وزيرات في الحكومة بزيادة وزيرة واحدة عن الحكومة التي سبقتها ما يؤسس لنظرة جديدة من القيادة السياسية، بضغط الكفاءات النسائية في المناصب الحكومية العليا كعنصر فعال وقادر على المساهمة وإحداث تغيير حقيقي في طرح القضايا المجتمعية والبحث عن حلول غير تقليدية دفعاً لمسيرة التنمية الشاملة.[٣٢]

– المرأة في حكومة شريف إسماعيل

شهدت حكومة شريف اسماعيل ٢٠١٥ و ٢٠١٧ ضخ وجوه نسائية مشهود لها بالكفاءة والقدرة على تحمل المناصب الوزارية، فتضمنت سبعة وزيرات نساء كدعم يأتي من أعلى لتمكين المرأة في تقلد المناصب الحكومية العليا، وهي كلها حقائب غير نمطية لم تعتاد المرأة على حملها مما يعكس التغير الحقيقي وان كان بطيئاً نحو توجه فعلي لتمكين النساء من تقلد الوظائف الحكومية العليا وتقلد مواقع اتخاذ القرار. [٣٣]

– المرأة في حكومة مدبولي من ٢٠١٨ حتى٢٠٢٠

وصل عدد وزيرات حكومة مدبولي تسع وزيرات في تطور اللافت لدعم تمكين المرأة في مصر نحو تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا لاستراتيجية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة التي صدرت في عام المرأة ٢٠١٧ عقب اصدار استراتيجيه ٢٠٣٠ للتنمية التي اصدرتها الأمم المتحدة التي صدرت في ٢٠١٥ لترجيح حكومات الدول نحو تفعيل اليات مراقبه لتمكين المرأة في جميع المجالات خاصة المشاركة في صنع القرار ومنع التمييز في تقلد المناصب الحكومية العليا كمؤشر على تحول المجتمع نحو تغير المفاهيم المغلوطة اتجاه توالي النساء مواقع السلطة واتخاذ القرار.

٢ – المرأة فى المناصب الادارية العليا

تتعرض النساء لاشكال مختلفة من التمييز والعنف داخل أماكن العمل ومنها تقسيم العمل على أساس النوع واتساع الفجوة النوعية لصالح الرجال في الاجور ويتبنى الرجال في العمل النظرة التقليدية والنمطية لأدوار النساء بأن مكانها الاساسي داخل المنزل وبالتالي انخفضت نسبة النساء في الوظائف الادارية العليا بالقطاع الحكومي ليتبين من الاحصائيات خلال الفترة من عام ٢٠١٢: ٢٠١٣ أن نسب الرجال في المناصب القضائية

هي تقريباً ضعف نسب النساء فنسبة الرجال ٦٣.٧٪ والنساء ٣٦.٣٪ كما يلاحظ ان نسبة النساء التي يشغلن مناصب المدير العام اعلى مقارنة بالدرجات الوظيفية الاخرى وتقل هذه النسبة كلما صعدنا الى اعلى الدرجات الوظيفيه الأعلى. (٣٤)

٣- المرأة فى الادارة المحلية

تعتبر المجالس المحلية من أهم أدوات الديمقراطية وخصوصاً من الناحية اللامركزية حيث يتفق الفقة الحديث على تعريف اللامركزية الادارية بأنها نوع من التنظيم الإداري للدولة الموحدة يقوم على نقل صلاحيات إدارية من الدولة المركزية الى وحدات محلية منتخبة مباشرة من الشعب.

حيث تضمن دستور ٢٠١٤ المادة (١٨٠) لتكون من اهم المكاسب لصالح المرأة في دستور ٢٠١٤ وهي المادة المعنية بنظام الادارة المحلية، اذ انها وضعت خطوات أكثر وضوحاً بتخصيص نسبة من المقاعد للنساء، ونصت على أن تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع السري المباشر لمدة اربع سنوات، ويشترط في المترشح الا يقل عمره عن ٢١ سنة ميلادية وينظم القانون شروط الترشح الاخرى واجراءات الانتخاب على أن يخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن الخامسة والثلاثين وربع العدد للمرأة، وتختص المجالس المحلية بمتابعه تنفيذ خطوات التنمية ومراقبة أوجه النشاط المختلفة وممارسة أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية من اقتراحات وتوجيه اسئلة وطلبات إحاطة واستجابات وغيرها وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية على النحو الذي ينظمه القانون، ويحدد القانون اختصاصات المجالس المحلية الاخرى ومواردها المالية وضمانات اعضائها واستقلالها. (٣٥)

ثالثاً: دستور ٢٠١٤ بين جودة النصوص وإشكالية التطبيق والتفعيل

تحتاج المكتسبات الدستورية الداعمة لمشاركة المرأة سياسياً والتي تحد من التمييز ضدها الى تدخلات تشريعية بعضها في صورة تشريعات جديدة والبعض الاخر يأتي في صورة تعديلات قوانين قائمة بالفعل.

١- التشريعات المطلوب اصدارها:

تتمثل التشريعات المطلوب اصدرها في الاتي:

أ- قانون مفوضية مكافحة التمييز: نصت المادة ٥٣ من الدستور على انه لا تمييز بين المواطنين على اساس الدين أو الجنس أو النوع والزمت الدولة بانشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض يراعي في تشكيلها الاستقلالية

واليات لتفعيل دورها ومنحها القدرة على تقديم البلاغات وتقدير التواصل بين هذه المفوضية والمواطنين لضمان استيفساء الغرض من انشائها بحسب النص الدستورى.

ب- قانون لحماية المرأة من العنف الأُسري : ان المرأة المصرية بحاجة ماسة لسن تشريع يوصف العنف الجسدي واللفظي تجاه المرأة بتعريفات محددة ويحمي النساء من الممارسات اليوميه التي توجه ضدهن ويضمن سلامة اجسادهن وحقهن في الاختيار والمشاركة مما يضمن لهن مشاركة سياسية حقيقية.

ج- قانون تشكيل المجالس المحلية: منذ التعديلات الدستورية ٢٠١٤ والذي نصت مادتها رقم ١٨٠ على تشكيل المجالس المحلية مع تخصيص ربع المقاعد للنساء، ولم يصدر تشريع ينظم عملية انتخابات للمجالس المحلية وتشكيلها وعملها، وذلك حتى تتمكن الهيئة العليا للانتخابات من الدعوة لإجراء الانتخابات ووضع قواعد وأليات تحمي من الإلتفاف حول الكوتا والتحايل على مقاعد المرأة بتمثيلها لفئات اخرى (شباب- مسيحيين - عمال) حتى يتمكن المجتمع من جني ثمار النص الدستوري.[٣٦]

٢- التشريعات التي ينبغي تعديلها سريعا تتمثل في الأتي :

قانون الاحوال الشخصية وقانون السلطة القضائية قانون العمل وقوانين مباشرة الحقوق السياسية والبرلمانية.

أ- قانون الاحوال الشخصيه رقم ٢٥ لسنه ١٩٢٠ وتعديلاته سنوات (١٩٨٥-٢٠٠٠- ٢٠٠٥) يحتاج هذا القانون لعدة تعديلات حقيقية تواكب التطورات الاقتصادية وتأثيرتها المجتمعية والثقافية والتي تساهم في عملية التمييز ضد المرأة والانتقاص من بعض حقوقها والتأثير السلبي على مشاركتها السياسية، وذلك يجعلها أسيرة لما يعرف بقوامة الرجل عليها وتحميلها أعباء اجتماعية كثيرة من الذكور خاصة في العلاقات الاسرية مثل حالات الطلاق والنفقة مما يفقدها جانب كبير من الاستقلالية في اتخاذ القرار وحرية الاختيار الشخصى.[٣٧]

ب- قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته سنة ٢٠١٧: لا يمنح هذا القانون حتى الان حقوقاً كافية لمشاركة المرأة في السلطة القضائية، وتوليها مناصب عليا وذلك من مجتمعي حقيقي تستطيع قوى المجتمع المختلفة من خلاله تمكين المرأة في المناصب القضائية والنيابه العامة، وعدم الإكتفاء بتواجدها الشكلي في اعمال النيابة الادارية.[٣٨]

ج- قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣: لا يحمل هذا القانون ضمانات كافيه للمرأة العاملة لحماية جسدها من الانتهاكات التي ربما تواجهها في أماكن العمل.[٣٩]

- الخاتمة:

يعد الدستور هو الإطار الحاكم لواضعي التشريعات والسياسات وبالتالي تكتسب الاجراءات والتدابير والحقوق التي نص عليها دستور ٢٠١٤ اهمية بالغة ولا سيما بتحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة المشاركة السياسية للنساء وتمكينهن في شغل المناصب القيادية التي نص عليها الدستور في مواده ٩٣ و ٥٣ و ١١ و ١٨٠، حيث يعد أنه أول دستور يخصص للمرأة أكثر من ٢٠ مادة تخص المرأة، وقامت الدولة بتفعيل بعض هذة المواد مثل تخصيص المقاعد للنساء في مجلس النواب لعام ٢٠١٤، حيث شهدت الدورة البرلمانية لعام ٢٠١٥ أكبر نسبة تمثيل النساء، وأيضاً انتخابات النواب ٢٠٢٠ الذي يعد اكثر البرلمانات بعد ثورة ٢٥ يناير أكثر تنوعاً لجميع اطياف الشعب ولاسيما المرأة، ومن المنتظر كذلك ان يتم اقرار قانون جديد للمحليات يتضمن نص صريح بموجب المادة ١٨٠ بشان تمثيل النساء بنسبة ٢٥٪ في المجالس الشعبية المنتخبة مما سيحقق ارتفاعاً كبيراً في تمثيل النساء في هذه المجالس ويمكننا إستخلاص الدروس المستفادة من الدراسة في الاتي:

- لم تبدى الدساتير المصرية اهتماما بدور المرأة في المجتمع، وتيسير حصولها علي حقوقها إلا مع دستور ١٩٥٦ وما لحقه من دساتير.

- المشرع المصري لم يضع في إعتباره إعداد قوانين خاصة بالمرأة، ولكن ما يتم عمله بخصوص تلك التشريعات، هو إجراء تعديلات علي القوانين والتشريعات القائمة.

- يوفر دستور ٢٠١٤ عبر مواده العديد من الفرص التي تحقق نقلة نوعية وكمية من تحقيق المساواة بين الجنسين وتحد من الفجوة النوعية القائمة، إلا أن تفعيل هذه المواد يتطلب رؤية شاملة لا تقتصر فحسب على سن القوانين أو تعديل ما هو قائم منها كي يتوافق مع الدستور ولكن أيضاًلابد أن تتضمن سياسات اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤدي الى إحداث تغيير حقيقي في السياقات المجتمعية المختلفة التي تغذي التمييز على أساس النوع .

- تعد المادة ١٨٠ من دستور ٢٠١٤ التي خصصت ربع مقاعد المجالس المحلية المنتخبة للنساء فرصة يجب العمل عليها من خلال حوار مجتمعي حول مشروع قانون الادارة المحلية وبالأخص نظام الانتخاب الذي

سيطبق عليه وكيفية ضمانها لتمثيل حقيقي للنساء مع تجنب ما حدث في برلمان ٢٠١٥ من تعدد صفات الكوتا وعدم مراعاة اية اعتبارات للكفاءة والجدارة في اختيار النائبات.

التوصيات:

– يجب على المنظمات المدنية ولجان حماية الدستور المصري التواصل والحوار مع الاحزاب والكتل البرلمانية لحثها على التمسك بالمكتسبات التي منحها دستور ٢٠١٤ للنساء في مصر ومتابعة الاجندة التشريعية المتعلقة بتعديلات تنظم عملية مشاركة النساء السياسية.

– فتح باب الحوار المجتمعي لسن تشريع ينظم قانون الادارة المحلية حتى يفرغ النص الدستوري من اشكالياته ويمنح النساء فرصة حقيقية من التمكين من ربع مقاعد المجالس وبحث الفرص والتحديات التي تمنع تكرار اشكاليات التمكين في برلمان ٢٠١٥ من حيث الجمع بين اكثر من صفة وهو ما حجم من تواجد المراه في البرلمان ٢٠١٥.

– يجب حث السلطة السياسية والاجهزة المعنية بتمكين المرأة على أهمية تمكينها في الحياة السياسيه وإزالة جميع المعوقات سواء الاقتصادية او الاجتماعية او حتى المعوقات المؤسسية والقانونية التي تقف حائلا بين المرأة وتمكينها في الحياة السياسية، ويمكن تفعيل ذلك من خلال الاعتماد على وسائل الاعلام الرسمية المقروءة والمسموعة والمرئية وأيضًا تفعيل نشاط المرأة في البرلمان والإدارات المحلية والاحزاب السياسية وكذلك تمكينها في الحياة السياسية بشكل عام يكون معتمداً على كفاءتها وتنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الدولية حول تمكين المرأة في الحياة السياسية لتكون اكثر فاعلية على ارض الواقع وليست اوراقا فقط تم التوقيع عليها من اجل اظهار ان مصر تسعى نحو تمكين المرأة في جميع المجالات ولكن على الارض الواقع توجد فجوة حقيقية حول ذلك كل هذه التوصيات لكي تتمكن الدولة المصرية نحو السعي الى الديمقراطية وتحقيق استراتيجيه ٢٠٣٠ بفاعلية وكفاءة في ظل مناخ فعال يسمح لها بذلك.

– الهوامش:

١– المجلس القومي للمرأة، **تطور أوضاع المرأة فى عهد مبارك (١٩٨١– ٢٠٠٤)**،(القاهرة : المجلس القومي للمرأة، الطبعه الثانيه)، ص٣٦.

٢– المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.

٣- International Conference on women: beijing1995, United Nations entity for gender equality and empowerment of women, available on, https://www.un.org/womenwatch

٤- Susan C. Bourque, Joan W.Scott, the concept of gender, **Deadalus**, (No.4, Vil.116, Fall 1987), P.25-

٥- World health organization, gender and health, available on, https://www.who.int/health-topics/gender

٦- اماني قنديل:. **الموسوعه العربيه للمجتمع المدني**، (القاهرة:الهيئه المصريه العامة للكتاب، ٢٠٠٨)، ص٤٣.

٧- كمال نجيب، تطوير منظومة التجربة العربية من أجل تمكين الشباب:التحديات أفاق المستقبل، (القاهرة:ادارة السياسات السكنيه والهجرة والقطاع الاجتماعى، ٢٠٠٥)، ص١٤.

٨- اللجنة الاقتصادية لغربى اسيا(الأسكوا)، **الشراكة فى الاسرة العربية**، (نيويورك، الامم المتحدة،٢٠٠٠)، ص١٠.

٩- اصلاح جاد، اظهارللمشاركة السياسية للمرأة العربيه ،مركز الاردن الجديد للدراسات ،٢٠٠٠، ص٣٥.

١٠- أزورال يوسف، التمكين السياسي للمرأة من الاصلاحات السياسية، جراء فى مؤشرات التطور ودلالات الممارسه، **مجله ابحاث**، (العدد١،المجلد١، ٢٠١٦)، ص ١٨

١١- صابر بلول ،التمكين الساسي للمرأة العربيه بين القرارات والتوجهات الدوليه والواقع، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (العدد٢، المجلد٢٥،٢٠٠٩)، ص ٢٠٦.

١٢- نمر ذكي شلبي، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العامله بالقطاع التعليمي، **مجله دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية**،(العدد٥٣،المجلد١،٢٠٢١).

١٣- تقرير المرأة المصريه (٢٠٠١)، المرأة المصرية والخطة القومية(٢٠٠٢-٢٠٠٧)،التقريرالأول ،الموتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة،القاهرة.

١٤- التمكين السياسي للمرأة المصرية (هل الكوتا هي الحل؟)، مجله ماعت للدراسات الحقويه والدستورية ، ،متاح على https://manshurat.org

١٥- الهيئة العامة للاستعلامات،"تاريخ الدستور المصري"، ٢٠١٥، متاح على، https://www.sis.gov.eg

١٦- دستور مصر ٢٠١٢، موقع الدستور، متاح على، https://www.dohainstitute.org

١٧- جريدة المصرى اليوم، "المسودة الأولى للدستور ،متاح على،

https://www.almasryalyoum.com/

١٨- Moushira.Khattab, women's right under Egypt's constitutional disarray,Middle East program Wilson center,2014

١٩-المادة ٦، من الدستور المصري، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على، https://www.sis.gov.eg

٢٠- فتوح الشاذلى، بانتظار ما ستقرره مسوده الدستور المصرى ٢٠١٣:جنسيه ابناء المصرية المتزوجة من اجنبى فى قانون ٢٠٠٤ وتطبيقه، موقع المفكرة القانونية ، متاح على، https://legal-agenda.com

٢١- فتوح الشاذلى، قراءات فى دستور مصر ٢٠١٤: أضواء على حقوق المرأة المصرية فى الدستور الجديد، المفكرة القانونية، ١٠فبراير ٢٠١٤متاح على، https://legal-agenda.com

٢٢- المادة ١١ من الدستور المصرى، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على، https://www.sis.gov.eg

٢٣- أميرة عطوة أخرون، " التمكين السياسى للمرأة خلال خمسين عام"، **الجهاز المركزى المصرى للتعبئة والاحصاء**، (العدد١٠٢،٢٠٢١)، ص١٧٦.

٢٤- المادة ٧٤ من الدستور المصري، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على، https://www.sis.gov.eg

٢٥- المادة ١٨٠ من الدستور المصرى، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على، https://www.sis.gov.eg

٢٦- المركز المصري لحقوق المرأة، تقرير حاله المرأة المصرية لعام ٢٠١٤، نهاد ابو القمصان(القاهرة: المركز المصري لحقوق المرأة)، ص٢٠.

٢٧- Amany a khodair, Women Representation in the Egyptian Parliament: Representation or Misrepresentation?, publisher by The British University of Cairo,2016,pp.3-20

٢٨- المرأة والحياه السياسية.... هل تطبق الأحزاب رؤيه الدولة فى التمكين؟، جريده الدستور، ٩ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح على، https://www.dostor.org/4574833

٢٩- المرجع السابق، نفسه

٣٠- محمودراغب،عصرذهبى....مناصب غير مسبوقة لعظيمات مصر،متاح على، https://www.youm7.com/

٣١-٤نساءفى الحكومة يقدن مستقبل مصر، موقع مصراوى، متاح على، https://www.masrawy.com/news/

٣٢- حكومة محلب التانية تؤدي اليمين الدستورى امام الرئيس السيسي، متاح على، https://www.alhadath.net/

٣٣- أسماء وزراء حكومة شريف اسماعيل الذين خرجوا من التشكيل الجديد، بوابة الاهرام، متاح على، https://gate.ahram.org.eg/

٣٤- المرأة والرجل فى مصر ٢٠١٤، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، يونيو٢٠١٤، متاح على، https://censusinfo.capmas.gov.eg/

٣٥- المادة ١٠٨ من الدستور المصري ٢٠١٤، متاح علي، https://bit.ly/2V9kw7R4

٣٦- هويدا عدلى،وأخرون، المشاركة السياسية للمرأة "دستور ٢٠١٤ بين جودة النصوص واشكالية التطبيق والتفعيل"،(جمهورية مصر العربية:مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠١٧)، ص٦٢.

٣٧- قانون الاحوال الشخصية، رقم٢٥، الجريدة الرسمية للقوانين المصرية:نظرة للدراسات النسوية، متاح على، www.cc.gov.eg/Garida.aspx

٣٨- قانون السلطة القضائية، رقم٥٦، الجريدة الرسمية للقوانين المصرية، متاح على،gov.eg/Garida.aspx

٣٩- نفين مسعد، المشاركة السياسية للمرأة العربية: دراسة تحليلية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٩.